هل بإمكان رئيس وزراء العراق الجديد تفادي الحرب الأهلية؟

USA TODAY

رأي صحيفة: (يو أس توداي)

كل الخلافات حول العراق، خلافات كبيرة غير قابلة للجدل، لذلك فأن حكومة قوية وفاعلة بأمس الحاجة لها لمنع إندلاع حرب أهلية واسعة ومحتملة، حتى أن ذلك قد يكون غير كاف إلا أن الأخبار القادمة من العراق تعتبر جيدة، فرئيس الوزراء الجديد والذي اختير خلال عطلة نهاية الأسبوع قبل الماضي رافقه اجتماع لمجلس النواب انبثق عن اختيار رئيس للبرلمان ونائبيه ورئيس الجمهورية ونائبيه.

ويأتي اختيار رئيس الوزراء بعد جمود دام أربعة أشهر حول من يرأس أول حكومة دائمة منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣.

وتبقى رؤى الجنود الأميركان البالغ عددهم مائة وثلاثة وثلاثين ألفا بالعودة الى وطنهم وفي أقرب فرصة، حتى أن الرئيس بوش الذي رحب بالأنباء القادمة من العراق قال: "ما زال لدينا عمل نعمله".

في الحقيقة، وفي وقت الأزمات فأن الزعيم المثالي يجب ان يكون شخصا قويا ومؤثرا، يستطيع السمو فوق النزاعات السياسية أمثال الزعيم نيلسون مانديلا وما عمله في جنوب أفريقيا.

رئيس وزراء العراق الجديد "جواد المالكي" حليف قوي للجعفري الذي كان يساند الميليشيات التي لعبت دورها في دفع العراق الى حافة الحرب الأهلية. أن وجهة النظر الأكثر تفاؤلا هو أن السيد المالكي على خلاف الجعفري فهو شخص براغماتي وهذا قد يكون كافيا لقيادة الشعب العراقي في حكومة متماسكة. أنه حتما سيواجه تحديات رهيبة، ففي الشهور الأربعة الماضية وبعد ارتباك السياسيين والتي أدى بها الى تصلب التقسيمات الطائفية مما أدى بالميليشيات الى أخذ زمام الأمور في أيديها والذي عقد الأمور كثيرا وزاد من تجاوز المتمردين للحكومة.

على رئيس الوزراء الجديد السيطرة على كل شيء، بينما عليه إلهاب ايمان العراقيين بأن السياسيين ولبس الإرهابيين بيدهم مفاتيح مستقبل العراق وأن ذلك لا يبدو مستحيلا.

المؤشر الجديد سيكون جيدا لو استطاع رئيس الوزراء اختيار شخصيات مسؤولة ومحترمة جدا على رأس وزارتي الداخلية والدفاع، الوزارتين المخترقتين من قبل العناصر الارهابية. الحكومة العراقية مثلها مثل لبنان والبوسنة، حتما ستكون الميزان الحساس والحكم بين المجموعات المختلفة. ربما ستعمل القيادة الناجحة لقيادة العراق الى بر الأمان والاستقرار.

فن المساومة في العراق

Chicago Tribune

رأي صحيفة: (شيكاغو تريبيون)

خلال عطلة نهاية الأسبوع قبل الماضية، وبعد اربعة شهور صعبة من المأزق السياسي، أتفق الزعماء العراقيون أخيرا على تسمية رئيس وزراء جديد لقيادة الحكومة وهذا الانجاز يصنف على أنه انجاز كبير مثل انجاز كتابة الدستور وهو اسهام آخر في سلسلة الانتخابات الديمقراطية، لماذا؟، لأنه لم يكن من السهولة على الأغلبية الشيعية ان تفرض اختيارها على الأقليات الاخرى السنية والكردية، فاختيار الائتلاف للجعفري كان ينظر اليه من بقية الكتل السياسية على أنه يشكل نقطة ضعف في التعامل مع الارهاب الدامي الذي عم البلد. وقد جوبه اختيار الجعفري لفترة ثانية بالرفض واتفق السنة والأكراد بتأدهاش مع بعضهم في رفض الترشيح للجعفري.

وبينما يستمر القادة السياسيون بالجدال، كانت البلاد تنزلق نحو الحرب الأهلية وخاصة بعد تفجيرات سامراء حيث انتشرت أعمال العنف الطائفي، وقد بينت الهجمات ستراتيجية المتمردين التي أثارت التوتر الطائفي والعرقي والتي أكدت على عدم تمكن العراق من العيش بديمقراطية.

استمرار أعمال العنف والاختطاف كان البعض يدعوها حربا أهلية أو شيء من هذا القبيل، ولكن للعراق اليوم رئيس وزراء جديد هو السيد "المالكي" كرئيس للوزراء يمثل كل الشعب العراقي. والأكثر أهمية أن القادة قد أتقنوا الفن الأكثر ضرورة وهو فن المساومة. ويقول السفير الأميركي "زلماي خليل زاد": "عملية اختيار رئيس الوزراء لم يكن الاختيار النموذجي لما بعد الانتخابات المثالية.. لقد كان ذلك في جزء منه عملية صنع السلام بين الناس الذين لم يتفقوا والبعض من الذين اشتركوا في النزاع ضد الاختيار الجديد".

في بلد ذي تاريخ طويل بدون تقاليد ديمقراطية، أو مؤسسات، في بلد عانى من التمرد الطائفي العنيف، يناضل اليوم لايجاد صوت وطني مسموع، وهذا يوم للتفاؤل. وبالتأكيد فهو يوم متجهم للمتمردين، اليوم الذي كانوا يأملون فيه الخروج عن الطريق حيث أن المتمردين يخشون وحدة هذا البلد ويخافون عراقا ديمقراطيا. إلا أن ذلك لا يعني بأنهم سوف يلقون السلاح ويتسللوا الى الصحراء. ولا يعني ذلك بأن الطريق ممهد للعراقيين ولرئيس وزراءهم الجديد، فلديه الآن فترة شهر واحد لتشكيل حكومته وهذا يعني المزيد من المناقشات الصعبة، بالرغم أنه من المحتمل بأن الشهر القادم سيكون أصعب من الشهور الأربعة الماضية.

طالب القادة السنة والأكراد مجددا باختيار وزراء حياديين لقيادة وزارتي الداخلية والدفاع. وتصر الولايات المتحدة الأميركية على ان يكون وزراء الداخلية والدفاع من غير المرتبطين بالأحزاب السياسية أو الميليشيات الطائفية، وذلك هو الطريق الوحيد للبدء بتخفيف تأثير الميليشيات وجعل كل المسلحين تحت إمرة الحكومة.

وقد قال السيد المالكي في أول تصريح له: "أن الأسلحة يجب ان تكون فقط في ايدي الحكومة"، وتحدث أيضا عن تشكيل عائلة لا تستند على الطائفية أو الخلفية الاثنية. هذه الكلمات تعتبر كلمات مشجعة لكل العراقيين، وسنرى قريبا أن هؤلاء الزعماء الجدد لديهم النفوذ والثبات لدعم كلماتهم بالعمل المشجع.

عندما ذهب العراقيون الى صناديق الاقتراع في كانون أول الماضي صوتوا لحكومة تسيطر سيطرة تامة على البلد وبدون حاكم أميركي يسير الأمور، لقد صوتوا لحكومة وأملهم أنها سوف تنتج بلدا آمنا ومزدهرا وأنهم لم يسلموا السلطة الى حزب وحيد. النقطة المهمة على السنة والشيعة والأكراد ان يشتركوا في السلطة السياسية لترويض التمرد وبناء العراق الحر.

وبعد انتظار أربعة شهور لرئيس وزراء جديد فللعراقيين ان يفخروا فقد اتضحت ديمقراطيتهم الجديدة وأن سياسييهم لم يستسلموا في مواجهة التهديدات اليومية

مع توقعات لامكانية نجاح الحكومة الجديدة، هناك أسباب اخرى للأمل بأن عراقا موحدا سيكون قويا بما فيه الكفاية للتغلب على النزاعات الطائفية والعرقية من أجل خير الوطن.

الحقيقة العنيدة في العراق

The Boston Globe

وجهة نظر: جريدة بوسطن غلوب

الرئيس جورج بوش اصبح عرضة للإنتقادات الشديدة. تلك الخاتمة المحتومة بسبب إصراره على قرار اعلان الحرب على العراق، وحتى مع الادراك الاخير فقد عملها مرة اخرى.

ولإقرار الحقيقة، فقد اعترف بوش امام مجلس العمل في "آرفين" في كاليفورنيا "بأن بعض الأخطاء قد أرتكبت"، واولئك الذين استشهد بهم على اية حال كانوا من الانواع غير المنظورة. لقد إستعان بوش بقول عسكري مأثور: "كل خطة حرب تعتبر مثالية على الورق ولكن لحين مقابلة العدو". لإعفاء نفسه من المسؤولية الحقيقية للأخطاء التي إرتكبها، كانت تلك الأخطاء تهيئة جيش عراقي لمواجهة التهديدات الخارجية بدلا من مواجهة التهديدات الداخلية التي يجب ان تواجهها الآن، والمباشرة باعادة اعمار مشاريع جبارة فورا والتي ستصبح في النهاية اهدافا سهلة للعدو.

حتى برغم ادعاء بوش بأنه غير غافل عن الانتقادات، فعلى أية حال فقد اختار رفض النقاط المركزية التي أثيرت من قبل عدد متزايد من الجنرالات المتقاعدين والدبلوماسيين، انهم يقولون بأن الحماقات الحاسمة مثل عمليات السلب والنهب لفترة ما بعد الحرب، الفراغ السياسي فقد كانت الحاجة الى اربعمائة الف عسكري لغرض إستتباب الأمن بعد الانتهاء من العمليات العسكرية، اخطار النزاع الطائفي، وتسرب الجهاديين من خارج الحدود، لم تكن منظورة ولكن مخمنة فقط.

عندما أصر بوش على اتخاذ الاجراءات بنفس طريقته المعهودة، فأن الرسالة الضمنية هي انه لا يزال يفكر بأنه دوما على صواب – متجاهلا الحقيقة. هذه الحقيقة عكست في التحليلات والنصائح من المحترفين العسكريين الذين يعرفون من خلال تجاربهم ماذا عليهم ان يتوقعوا في احداث ما بعد الحرب والاحتلال، ومن العراقيين المختصين الذين فهموا السياسة والأثنية، والتدين، والعامل العشائري في العراق.

لذلك أصبح بوش اكثر عرضة للإنتقادات، بسبب رفضه المتكرر لإغتنام العديد من الفرص التي كان عليه ان يكيف سياسته مع الفوضى العارمة في العراق حيث تحولت الأسابيع الى شهور والشهور الى سنين.

فإذا كان بوش اليوم يعتبر قائدا عاجزا فذلك يعود لسبب عناده الرافض لمواجهة الحقيقة في العراق – وهذه ميزة توضح فشله في حل معضلة الانتشار النووي في كل من كوريا الشمالية وايران والعجز في الميزانية التي سببه إستقطاعاته الغريبة اللامبالية.

مجموعة العراق الدراسية التي ترأسها الوزير السابق "جيمس بيكر" تعطي بوش على الاقل فرصة حفظ ماء الوجه لقبوله الحقيقة في العراق.

قبل الحرب كان بيكر قد حذر بشكل علني من أخطار الاحتلال الأحادي الجانب للعراق. انه تجسيد واقعي للسياسة الخارجية القديمة، والتي تمثل مدرسة لها أسلوبها الخاص ولكن ليس بالإحجام عن مواجهة الحقائق، "لقد حان الوقت لبوش أن يصغي لأقوال البالغين".

حالة من المسؤولية

YAHOO!

بقلم: جون باتيستا / عن: (ياهو نيوز)

لدينا أفضل الجيوش في العالم، وعلى أهبة الإستعداد. وعلينا ان نكمل ما بدأناه في العراق، وليس هناك أدنى شك وحسب علمي بأننا لدينا القابلية العسكرية لكي نفعل ذلك شريطة توفر الرغبة السياسية هناك.

نجاحنا في العراق يعود للاداء المدهش لرجالنا ونسائنا، وأنا أعتقد بأن لدي التزام وواجب لكي أتحدث عن ذلك.

سنحت لي الفرصة لمراقبة صياغة السياسة العالية المستوى في البنتاغون والتي توجه من المصدر الأصلي وتأثيراتها على الأرض. ولقد استنتجت بأننا بحاجة الى قيادة جديدة في وزارة الدفاع بسبب نمطية القرارات ذات النتائج الستراتيجية السيئة، وطراز القيادة السيء المتغطرس داخل وخارج حلف "الناتو". الحلفاء الحيويين بالنسبة لأمننا ولبناء تحالف قوي.

أنه الوقت المناسب لحجب المسؤولية عن قادتنا. أن أي قائد يكون مسؤولا عن كل شيء في التنظيم سواء فشل أو نجح، أنه الوقت الملائم لمخاطبة محور العجرفة ودعائم الفشل الستراتيجي في صنع القرار.

لقد ذهبنا للحرب وفق الخطة الخاطئة، القيادة المدنية اختارت تعديل نتائج اثنى عشر عاما لخطط الحرب المعتمدة وبشكل جذري، والمستمرة الى اليوم والتي طرأ عليها بعض التحسينات وتمت المصادقة عليها سنة بعد اخرى من قبل وزراء الدفاع السابقين والتي دعمت من قبل الرؤساء وهيئات الأركان. أن الخطة العسكرية السابقة وضحت الحاجة الى ثلاثة أضعاف الجيش المتواجد اليوم في العراق من أجل إزاحة النظام العراقي وتثبيت ظروف السلام في العراق.

أن بناء السلام أمر صعب لعدة أسباب، أنها بحاجة الى جيوش عديدة على الأرض، وقيادتنا قررت حسم النصيحة العسكرية، واهمال أكثر من عقد من التخطيط العسكري المؤهل.

لقد أخفقت قيادتنا في استيعاب الدروس العسكرية التي تعلمتها، بينما أثبتت جهلها للواقع الديني والعشائري المعقد في العراق. نعم، لقد أسقطنا النظام ولكن فشلنا في توفير مصادر بناء السلام، قلة القوات الأميركية لن يسمح للقادة على الأرض من التعامل بدقة مع المتمردين غير المتوقعين، ما كان متوقعا بأن نصرا ساحقا أصبح بعيدا أو تحديا.

الاحراج الوطني لمسألة أبو غريب يمكن ان يعزى للقرارات السياسية الستراتيجية، فلقد أقحمنا بالشباب غير المدرب وقليل الخبرة وقدناهم بشكل سيء وحسب القواعد الغامضة، وأساليب استجواب السجناء وتعذيبهم. لقد تحدينا القيادة بقوات غير كافية وضعتهم في موقف لا يحسدون عليه، بدلا من توفير قيادة تخطط وتقدر احتياج المهمات العسكرية.

أن تراجيديا أبو غريب يجب ان لا تكون مدهشة للعديد من الأسباب أعلاه. لقد حللنا الجيش العراقي وهذا خلق فوضى لا تصدق ولم تكن لدينا القدرة للسيطرة عليها واعطاء المتمردين مصادر ضخمة من الرجال المدربين والسلاح.

دونالد رامسفيلد وزير الدفاع ادعى بأنه الرجل الذي ابتدأ بتطوير الجيش الأميركي وهذه ليست حقيقة، فعملية تطوير الجيش قد بدأ لسنوات قبل مجيء هذه الادارة الى البيت الأبيض.

تعريف الوزير للتطور كان يهدف الى تقليص فرق الجيش الى ما بين خمسة الى سبعة أقسام لتمويل برامج الدفاع الصاروخي والفضائي والسلاح الفعال.

الحرب على الإرهاب عرقلت عمله ويبقى الجيش بحاجة الى الموارد في الوقت الذي تستنزف كل جهوده في الحرب.

الأعداد الكبيرة على الأرض، والتقنية العالية للسلاح أمر في غاية الأهمية، وأية جهة لا يمكنها الاعتماد على نفقات الآخرين من أجل تطوير قدراتها.

سيطرة الجيش على المدنيين أمر في غاية الأهمية، ولكن الأمر يحتاج الى قادة مؤهلين من الذين لا يقودون قواتهم عن طريق التخويف، قادة يفهمون بأن الاحترام طريق ذو اتجاهين، قادة لا يرفضون النصيحة العسكرية، وفي نفس الوقت نحن بحاجة الى قادة عسكريين كبار تتجذر بهم المبادئ الحيوية للحرب ومن الذين لا يهابون من إجراء اي عمل صحيح تعتمد عليه ديمقراطيتنا.

هنالك البعض من الذين يدّعون بأن علينا ان ننهي هذا النقاش، ولكن دعني أطمئنك أن ذلك ليس من المصلحة الوطنية ان نفعل ذلك، حيث يجب ان نكسب الحرب، نحن لا نستطيع السماح لكبار القادة بالاستمرار بصنع القرارات إذا كانت سجلات نجاحهم فقيرة.

لهذه الأسباب المجتمعة، نحن بحاجة لتجريد زعامتنا من مسؤوليتها، وليس هناك شك بأننا سننجح في العراق، ومن أجل التقدم الى الأمام نحن بحاجة الى قائد بشخصية ومهارة ضرورية للقيادة. لحد الآن كانت هذه الحروب فاشلة ستراتيجيا على الأرض وبشكل فعلي وتعبوي، نحن نربح الحرب وعلى ظهور جنودنا من البحرية والطيارين والمشاة وهم يستحقون المسؤولية في القيادة.. ونحن بحاجة الى بداية جديدة.

حل الميليشيات

THE CHRISTIAN SCIENCE MONITOR csmonitor.com

وجهة نظر: (الكريستيان ساينس مونيتور)

كما تعلم العراقيون، فأنه من الصعوبة اعادة بناء بلدهم في مواجهة العنف الطائفي، ولهذا السبب فأن رئيس الوزراء الجديد عليه ان يجعل في مقدمة أولوياته السيطرة على الميليشيات، الذين يقتلون من العراقيين اكثر مما يقتل الارهابيون.

انه من المشجع ان نستمع الى "جواد المالكي" وهو يقول "ان السلاح يجب ان يكون في يد الحكومة فقط". وتلك المجموعات شبه العسكرية يجب ان تدمج مع قوات الامن المخولة، كما نص عليه الدستور، مثل هذه الخطوة من شأنها ان تمنع اندلاع حرب أهلية.

الا ان جعل هذه المجموعات المسلحة تحت السيطرة أمر ليس بالهين، فالرغبة الملحة لتخفيف العنف الطائفي الذي استعر بعد تفجيرات سامراء في ٢٢ شباط والانعكاس الاخير لتلك الأحداث تكمن في جلب العشرات من قادة التمرد للتغلب على توسع التقسيمات الطائفية والعرقية وتوفير الحماية لهم.

يمكن اجراء خطوة كهذه، ولكن الاحساس بالتحدي يستدعي التطرق الى صراعين طائفيين: ايرلندا الشمالية ولبنان، فالمشاكل في بلفاست بدأت عام ١٩٦٩ واستمرت حتى نهاية السنة الماضية، حيث تخلى الجيش الجمهوري الايرلندي عن أسلحته بعد ثمان سنوات من توقيع اتفاقية السلام وتقاسم السلطة.

وفي لبنان فأن تجريد الميليشيات من أسلحتها تحدث بالتتابع مع تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين وحلفائهم ولكن يحدث ذلك بعد خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية.

على نفس المنوال في العراق يمكن ان يكون ذلك مضيعة للوقت وصعب على حد سواء حتى الآن يصر الأكراد على عدم اعتبار "البشمركة" ميليشيا والتي تضم حوالي سبعين الف عنصر مع الابقاء على الحكم الذاتي في الحكومة الاتحادية.

والسيد المالكي وهو شيعي ويستمد دعمه من تأييد المجموعات الشيعية التي تمتلك الميليشيات الكبيرة واحدى هذه الميليشيات "جيش المهدي" الذي يدين بالولاء لمقتدى الصدر.

والميليشيات الاخرى التي انشأت ودربت في ايران وهي الجناح العسكري للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية "قوات بدر". فهل ان رئيس الوزراء الجديد وهو احد قادة المعارضة لصدام حسين في المنفى يمتلك ما إمتلكه "تيكسون" ضد الصين وبامكانه تجاوز التأييد والتقاليد.

وربما ان ذلك من القضايا التي تتطلب تقنية اكثر مقارنة مع جذور التحدي والتي تقود الى قلة الثقة المتزايدة في الطائفية والحكومة.

لقد اخترقت الميليشيا قوات الجيش والشرطة وبالأخص في وزارة الداخلية والتي هي تحت سيطرة الشيعة، وبتهم السنة وزارة الداخلية باطلاق العنان لفرق الموت ضدهم، وفي السنة الماضية اكتشفت القوات الاميركية سجونا سرية يتعرض فيها السجناء لأبشع انواع التعذيب النفسي والجسدي وفي ملاجيء تعود الى وزارة الداخلية.

ان حل الميليشيات في العراق يمكن ان يستغرق سنوات، الا ان المالكي يمكنه البدء باختيار الوزراء ذوي الكفاءة ممن لا تربطهم اية رابطة بالميليشيات وتعيينهم على رأس وزارتي الداخلية والدفاع، واخضاع منتسبي الوزارتين الى التدريب المكثف، وقبل كل شيء على رئيس الوزراء ان يبدأ بجعل وزارته الجديدة وزارة وحدة وطنية حقيقية، وعلى كل المكونات السياسية في العراق ان ينظروا الى انفسهم بأنهم عراقيون قبل كل شيء.